بلغت قوته 8 درجات هذه المرة.. وباكستان والهند في مرماه

الزلزال يضرب إيران من جديد.. ويهز دول الخليج

إيرانية تبكي على بقايا منزلها

سكان أبوظبي شعروا بالزلزال واخلوا البنايات العالية

تقارير أولية تؤكد سقوط عشرات القتلى.. والسلطات تؤكد سلامة مفاعل بوشهر النووي

عواصم - «وكالات»: هز زلزال قوي بلغت قوته 8 درجات بحسب مقياس ريختر منطقة جنوب شرقي إيران امس على الحدود مع باكستان، وشعر به سكان دول الخليج وشبه القارة الهندية، فيما توقع مسؤول إيراني مقتل المئات جراء الزلزال، في وقت اكدت فيه التقارير الاولية وفاة 40 شخصا على الاقل، وأكدت شركة روسية صممت مفاعل بوشهر أنه لم يتضرر جراء الهزة الأرضية، وأعلنت حالة استنفار في إيران وتوجهت فرق الطوارئ والإنقاذ إلى المنطقة، حيث تشير تقارير أولية إلى حدوث دمار كبير وسقوط ضحايا. وقالت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إن زلزالا بلغت قوته 8 درجات هز إيران قرب الحدود مع باكستان على عمق 73 ميلا. ونقلت وكالة رويترز أن الزلزال هز البنايات المرتفعة في العاصمة الهندية نيودلهي. وأفادت تقارير صحافية من باكستان أن هزة أرضية ضربت منطقتي كويتا وكراتشي في باكستان، مشيرة إلى أن قوة الزلزال الذي ضرب جنوبي باكستان بلغت 5.4 درجات حسب هيئة رصد الزلازل وأحس به سكان مدينتي كراتشي وكويتا. وقال خبير الزلازل بهيئة الأرصاد الإماراتية، خليفة العبري في تصريح لسكاي نيوز عربية إن قوة الزلزال بلغت 7.8 درجات، مشيرا إلى أن مركزه قرب الحدود الباكستانية الإيرانية. وأوضح أن الزلزال ضرب مدينة سراوان ومنطقة وبلوشستان الإيرانية، وأن شدته بلغت 4 ميركالي، ونوه إلى أنه ستكون له توابع وهزات ارتدادية.

ونقلت وكالة رويترز عن مصادر بالشركة الروسية التي بنت مفاعل بوشهر الإيراني جنوبي البلاد أنه لم يصب بأي أضرار جراء الزلزال. وكانت هزة أرضية ضرب المنطقة القريبة من بوشهر في وقت سابق من الشهر الجاري وأثار مخاوف حول سلامة المفاعل.

وأكد مسؤولون إيرانيون وروس لاحقا أن المفاعل لم يحدث به أي تسرب نووي. وأكدت تقارير صحافية من طهران أن الزلزال ضرب مدينة سراوان التي تقع على خط الزلازل، مشيرا إلى أن دمارا كبيرا نجم عنه.

وأخلى سكان في مدن خليجية عدة المباني خوفا من تداعيات الزلزال، وأفاد شهود في إمارتي أبوظبي ودبي موقع «سكاي نيوز عربية» أن قاطني الأبراج الشاهقة نزلوا إلى الشارع.

وعلى إثرها، طمأنت الشرطة في العاصمة الإماراتية أبوظبي بـ«أنه لا توجد أي إصابات أو أضرار نتيجة الإحساس بالهزة الأرضية التي وقعت في أحدى الدول المجاورة». كما شعر سكان المنطقة الشرقية في السعودية والدوحة والعاصمة الكويتية ومسقط والمنامة بترددات الزلزال الذي أثار الذعر في صفوف المواطنين في تلك البلدان.

شرطة الإمارات تطمئن مواطنيها بعد الهلع الذي أصاب أبوظبي ودبي

السعودية: السجن لـ 21 متهماً بالإرهاب

الرياض - «وكالات»: أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بالعاصمة السعودية، الرياض امس الاول أحكاما بسجن 21 متهما بتهم اعتناق ونشر المنهج التكفيري، ومواجهة رجال الأمن والاشتراك في عمليات إرهابية مسلحة.

وجاءت مدد الحكم متفاوتة ما بين 25 سنة وعشرة أشهر، بعد ثبوت إدانة المتهمين، «قضائيا» بعدد مما نسب إليهم من اتهامات، وهم 20 سعوديا ويمني واحد، بحسب ما ذكرته وكالة الأنباء السعودية. وتأتي الأحكام مواصلة لعقوبات أصدرتها المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية الأحد بحق 11 سعوديا بتهمة «الخروج عن طاعة ولي الأمر» من خلال التنسيق لخروج شبان من أجل القتال في أفغانستان، وتمويل أعمال إرهابية والتورط في ارتكابها، حيث تراوحت الأحكام بين أربعة أعوام وأربعة أشهر.

مصر: حملة لإسقاط خانة الدين من بطاقة الهوية

القاهرة - «وكالات»: دشّن نشطاء المجتمع المدني على مواقع التواصل الاجتماعي حملة ضد الطائفية، وللمطالبة بحذف خانة الدين من البطاقة الشخصية، معتبرين ذلك خطوة مهمة لوضع حد للتمييز الديني. تأتي الحملة في أعقاب الاشتباكات التي جرت في محيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية مؤخرا.

وعلى موقع فيسبوك، أطلق ناشطون صفحة تحت عنوان «حاجة تخصني»، والهدف من وراء الحملة هو العمل «على وقف التدخل في حياة المواطنين من قبل الدولة، وإزالة خانة الدين من الوثائق الرسمية، وأهمها بطاقة الهوية الشخصية».

كما ألف ناشطون أغنية وحملوها على موقع يوتيوب لحشد الدعم لحملتهم. وألف الأغنية الناشط علام واصف، الذي يعتبر أن إزالة الخانة المتعلقة بالديانة، هي خطوة صغيرة لكن مهمة نحو وضع حد للتمييز على أساس الدين.

وخلّفت أحداث الكاتدرائية حالة احتقان، حيث سجلت في أعقابها أحداث معزولة، ولكنها أثارت الجدل، كما تسببت في تراشق الاتهامات. ونشر أنصار الحملة مجموعة من الصور لبطاقات الهوية الخاصة بهم، مع رسائل على غرار «إيماني هو عملي الخاص».

ليبيا: نجاة زعيم «أنصار الشريعة» من محاولة اغتيال

طرابلس - «وكالات»: قال مقيمون امس الاول ان مسلحين أطلقوا النار على موكب سيارات يُقل رئيس ميليشيا اسلامية في مدينة درنة بشرق ليبيا مما أسفر عن اصابة شخص واحد.

ولم يتعرض سفيان بن قمو رئيس كتيبة انصار الشريعة في درنة المعروفة بأنها معقل للاسلاميين الا لاصابات طفيفة في الهجوم الذي وقع بمنطقة الاثرون التي تبعد نحو 30 كيلومترا عن درنة في وقت متاخر يوم الاحد.

ويعتقد انه معتقل سابق في جوانتانامو وانه يقود انصار الشريعة في درنة منذ الحرب التي اطاحت بمعمر القذافي في 2011. وقال مقيم في درنة على معرفة بالتفاصيل لرويترز بالهاتف «كانت هناك سيارتان وكانتا تمران بالاثرون عندما تعرضتا للهجوم. واصيب سائق السيارة الثانية الذي كان بمفرده في اطلاق النار. «لم يصب قمو بالرصاص. تعرض لاصابات طفيفة فقط».

ومنذ 2011 اصبحت الجماعات الاسلامية من بين ميليشيات مختلفة ملأت الفراغ الذي خلفه النظام المخلوع. غير انه من الصعب رصد اعدادها وتسليحها وتحالفاتها بينما تسعى الحكومة جاهدة لفرض سلطتها على البلد مع انتشار السلاح فيه. ودرنة مدينة تقع على ساحل البحر المتوسط وتعرف في انحاء المنطقة بانها مركز تجنيد كبير للمقاتلين الذين انضموا للحروب في العراق وافغانستان وسوريا. وتردد ان لانصار الشريعة في بنغازي بشرق ليبيا علاقة بالهجوم الذي وقع في سبتمبر على البعثة الدبلوماسية الامريكية وقتل فيه السفير وثلاثة امريكيين آخرين. ومن غير الواضح طبيعة العلاقات اليومية بينها وبين الميليشيا في درنة.

ويقول شهود ان أعضاء الجماعة كانوا في موقع هجوم 11 سبتمبر لكن انصار الشريعة نفت ضلوعها في الحادث.

وطردت الجماعة من بنغازي بعد فترة قصيرة من وقوع الهجوم في غمرة احتجاجات شعبية لكنها عادت بعد ذلك وصار لها نقاط تفتيش وتحشد الدعم من خلال وعود اعادة الامن.

وفي درنة قالت انصار الشريعة في سبتمبر انها تخلي مقارها في المدينة بعد مظاهرات حاشدة تأييدا للحكومة. غير ان المقيمين قالوا انه ما زال يعتقد ان اعضاءها يجتمعون بشكل متواتر.

اتهمه بالانشغال بالدعاية الانتخابية عن حماية مواطنيه

العراق: الصدر يفتح النار على المالكي.. والتفجيرات تتواصل

مقتدى الصدر

بغداد - «وكالات»: هاجم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر رئيس الوزراء نوري المالكي واتهمه بالانشغال بالدعاية الانتخابية في وقت «تنتهك» فيه حرمات العراقيين ودماؤهم» ودعاه إلى البحث عن المسؤولين عن التفجيرات المتكررة التي أدت امس الاول فقط إلى مقتل وإصابة نحو 300 شخص، وتجددت امس لتوقع قتلى وجرحى من الشرطة والجيش.

وطالب الصدر في بيان امس المالكي بالإدلاء بشهادته ضد من يعلم أنهم السبب وراء التفجيرات، داعيا إلى «إلقاء القبض على المقصرين والمتسترين واستدعاء كل جهات الأمن للبرلمان ولجنة الأمن والدفاع للكشف عن الحقائق». ورأى رجل الدين الشيعي أن «غير ذلك يعني الاستهتار بدماء العراقيين، بل يعني تعاونا مع المحتلين والإرهاب».

ودعا الصدر رئيس الحكومة إلى الإسراع في تنصيب الوزراء الأمنيين في وزارتي الدفاع والداخلية على أن يكونوا مستقلين عن الحكومة والأحزاب والاحتلال، حسب البيان.

وقال الصدر إنه حري بائتلاف دولة القانون -الذي يتزعمه المالكي- ألا يجتمع بالبصرة للاحتفال والتصفيق والشعب تسيل دماؤه في الطرقات.

وتأتي هذه التصريحات بعد يوم دام شهد فيه العراق سلسلة من الهجمات بسيارات ملغومة في عدة مدن عراقية، أسفرت عن مقتل 37 وإصابة 270 آخرين. وقال مسؤولون أمنيون إن 21 سيارة قد استعملت في التفجيرات في ست محافظات بينها بغداد. وجاءت التفجيرات قبل أيام من انتخابات مجالس المحافظات في العشرين من الشهر الجاري.

وضمن مسلسل الهجمات المتكرر بالعراق، قتل أربعة من الشرطة والجيش في حوادث منفصلة وقعت امس في محافظتي صلاح الدين ونينوى.

وقالت مصادر أمنية إن اثنين من عناصر الشرطة والجيش قتلا وأصيب آخران في حادثين منفصلين بمحافظة صلاح الدين التي تبعد 170 كيلومترا إلى الشمال من العاصمة بغداد.

وقالت المصادر لوكالة الأنباء الألمانية إن الرائد وائل هاشم رشيد مسؤول مركز تدريب منطقة سليمان بيك قتل امس جراء تفجير عبوة لاصقة كانت موضوعة بسيارته في منطقة طوزخرماتو.

وأضافت أن جنديا عراقيا آخر قتل وأصيب آخران في هجوم شنه مسلحون في منطقة الضلوعية على قوات الجيش العراقي، بينما لاذ المسلحون بالفرار.

وفي محافظة نينوى، قتل شرطيان عراقيان بهجوم نفذه مسلحون مجهولون أطلقوا النار وهم يستقلون سيارة مدنية في ساعة متقدمة من ليلة أمس الأول بغرب الموصل.

وقال مصدر أمني إن الشرطة فرضت طوقا أمنيا في محيط الحادث الذي وقع في منطقة 17 تموز غرب الموصل، ونقلت جثتي القتيلين إلى دائرة الطب العدلي، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش بحثا عن منفذي الهجوم.

أمبيكي يدعو «قطاع الشمال» للتفاوض مع الحكومة الشهر الجاري

السودان: المعارضة تجدد شروطها للحوار مع الحزب الحاكم

الترابي ينصح البشير بالرحيل قبل فوات الأوان

الخرطوم - «وكالات»: جددت المعارضة السودانية شروطها الستة للدخول في حوار مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وتتمثل بإلغاء كل القوانين المقيدة للحريات، وإلغاء قانون الأمن الوطني، ووقف إطلاق النار في ولايات دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وعدم تقييد حرية الإعلام والأحزاب، وإطلاق جميع المحكومين سياسيا، والاتفاق على وضع انتقالي بقيادة مجلس تأسيسي.

وقد نفت المعارضة وجود مبادرة حكومية حقيقية للحوار بين فرقاء السودان، جاء ذلك في كلمة لممثل حزب البعث بالهيئة التنفيذية لتحالف قوى المعارضة محمد ضياء الدين باحتفال أمس الاول للمؤتمر الشعبي المعارض بإطلاق أربعة من قادته بعد قضائهم أكثر من 12 عاما بالسجن.

من جانبه ربط الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي المعارض حسن الترابي تساوي المعارضة والحكومة بالحوار حول الدستور.

وكان الرئيس السوداني عمر حسن البشير وجه في الأول من أبريل الحالي بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين. ودعا لحوار مع كل القوى السياسية المعارضة لأجل الاتفاق على دستور جديد للبلاد ومعالجة مشكلات السودان عبر اتفاق شامل بين قواد السياسية.

وقد اعتبر الترابي الاحتفال بالمفرج عنهم «فرحة عارضة قد تدور الدائرة بعدها» على الوطن والمواطن. ودعا إلى «استئصال الداء القائم الآن»، مضيفا أنه لا يمكن معالجة المرض دون تضحيات حقيقية.

وقال في كلمته إن أجزاء أخرى من أقاليم البلاد «تستفز حتى تكاد تخرج من الوطن كما فعل الجنوب». لكنه استدرك قائلا «أرى أن المجتمع بدأ يتحرر من تحت وسيقول رأيه وسيقدم إنتاجه حتى تكون حياتنا أكثر حرية وأمنا». وشدد على أن الحرية لا تأتي مجانا «لأن الشعوب لم تكسب الديمقراطية عفوا وإنما بتضحيات غالية». وقال إنه «لا يريد أن تدور على السودان دائرة البلاء المتمثلة في الانقلابات العسكرية من جديد».

وأضاف أن ضعفا وانقلابا بدأ يأتي الحاكمين من تحت أقدامهم ومن خلفهم، «وهذه السفينة توشك أن تغرق».

ونصح الترابي حكومة المؤتمر بالاستقالة قبل فوات الأوان «لربما يغفر الشعب لكم كما غفر لآخرين قبلكم».

وطالب الشعب السوداني بالبناء قبل إسقاط النظام «لأن إسقاط النظام أهون علينا من تكاليف البناء في وجود أزمات وبنايات وطنية متهدمة وانقطاع الولاء للوطن».

في سياق آخر قالت هيئة محامي دارفور إن عددا مما أسمتهم نشطاء الهامش «يقبعون بمعتقلات الخرطوم وكردفان ودارفور بمن فيهم عدد من الطلاب ونشطاء حقوق الإنسان».

وأعلنت في بيان أنه «في كادوقلي وحدها هناك 33 امرأة لا تزال رهن الاعتقال السياسي التعسفي تعاني بعضهن متاعب صحية حادة». وقالت «إن تجزئة العفو الرئاسي وحصره في النخب لمخاطبة الأزمات الوطنية المستفحلة يجرد العفو من قيمته العامة»، مطالبة بشمول القرار والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين الذين ما زالوا رهن الاعتقال وفي مقدمتهم نساء جبال النوبة. وعلى صعيد منفصل أعلنت الحركة الشعبية -قطاع الشمال- أمس الاول تلقيها دعوة رسمية من رئيس الوساطة الأفريقية ثابو أمبيكي لعقد جولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة السودانية في 23 من الشهر الجاري. وأبدت الحركة بحسب الناطقة باسم وفدها زينب محمود الضاي في تلبيتها للدعوة والدخول في مفاوضات مع الخرطوم، وذلك على أساس قرارات الاتحاد الأفريقي وقرار مجلس الأمن الدولي 2046 واتفاق 28 يونيو 2011 بأديس أبابا بين رئيسها مالك عقار ومساعد الرئيس السوداني نافع علي نافع. وحمّلت زينب المؤتمر الوطني مسؤولية عرقلة المفاوضات في الفترة الماضية، مشيرة إلى أن ذلك كان على حساب مئات الآلاف من المدنيين النازحين واللاجئين، وفقا لتعبيرها. وأكدت أن وفد قطاع الشمال سيتكون من 15 شخصا برئاسة أمينها العام ياسر عرمان. وكان رئيس وفد الحكومة إبراهيم غندور أعلن يوم الأحد الماضي عن استعداد الخرطوم للدخول في مفاوضات جادة مع قطاع الشمال للتوصل إلى تسوية سلمية لقضية النيل الأزرق وجنوب كردفان. وقال للصحفيين إن وفده بانتظار إخطار الوساطة الأفريقية لبدء المفاوضات. وتأتي هذه التطورات بعد زيارة قام بها الرئيس السوداني عمر حسن البشير يوم الجمعة إلى جنوب السودان، وقال فيها إنه يريد تحقيق السلام وتطبيع العلاقات مع جوبا.

الضاي تحمل الخرطوم مسؤولية عرقلة المفاوضات

الترابي متحدثا خلال الاحتفال